

3.1. أشكال الاستثمار الأجنبي

تتنوع الاستثمارات عموماً بحسب الزاوية التي ينظر منها إلى هذه الأخيرة و بحسب

نظرة المستثمر إلى مخاطرها [1] ص 32، [31] ص 21.

أولاً: الاستثمارات بحسب موقعها الجغرافي تنقسم إلى :

- * استثمارات محلية - * واستثمارات خارجية.

ثانياً: الاستثمارات بحسب مدة الاستثمار وتنقسم إلى:

- * استثمارات قصيرة الأجل لا تقل عن سنة.

- * استثمارات طويلة الأجل التي تزيد عن 05 سنوات.

- * استثمارات متوسطة الأجل من سنة إلى 05 سنوات.

ثالثاً: الاستثمارات من الناحية الاقتصادية وتنقسم إلى:

- * استثمار منتج أو غير منتج وذلك تبعاً إلى مجموع قيمة الخدمات و السلع المنتجة خلال مدة من الزمن و هل هي أعلى أم أدنى من الكلفة المباشرة أو حسب مدى الإضافة التي يضيفها إلى ثروة المجتمع.

رابعاً: الاستثمارات من حيث القائم عليها وتنقسم إلى:

- * استثمار خاص يقوم به فرد خاص طبيعياً كان أو معنوياً (وهي موضوع الدراسة) .

- * استثمار عمومي تقوم به الدولة أو أحد أجهزتها العامة أو جهاز ذي كيان دولي.

- * استثمار مختلط يشمل الفرعين السابقين.

خامساً: الاستثمارات بحسب مجالات الاستثمار أو بحسب تنوع الفرص الاستثمارية

المتاحة وتنقسم إلى:

- * استثمارات تجارية وسياحية

- * استثمارات صناعية ، زراعية ، مجالات التعدين ، النقل بأنواعه الخدمات الاستثمارية

الأخرى و كل مجال له طبيعته وبيئته.

غير أن أهم تقسيم درج عليه الفقه هو تقسيم الاستثمار الخارجي أو الأجنبي إلى استثمار

مباشر و استثمار غير مباشر. وذلك بالنظر للفائدة التي يحققها كل منهما لاقتصاد القطر

المضيف، و على أساس مدى سيطرة المستثمر على المشروع الاستثماري و توجيهه بمعرفته و

الاشتراك في إدارته بطريقة فعالة.

هذا أهم تقسيم شغل الاقتصاديين و القانونيين وشكل محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال و الحكومات في الدول النامية و المتقدمة معا ، وذلك منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن .من حيث جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية ،كإحدى الوسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية و من حيث أساليب تنفيذها و دوافع الشركات المتعددة الجنسية من ورائها .
لذلك سنتناول كلا من الإستثمار المباشر والإستثمار غير المباشر في المبحثين التاليين :

1.3.1. الإستثمار المباشر

2.3.1 . الإستثمار غير المباشر

1.3.1. الإستثمار الأجنبي المباشر

L' INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGER

هناك عدة تعريفات لهذا النوع من الإستثمار :[1] ص 33 ، [32] ص 9
هو ذلك الاستثمار الذي يتم في شكل شركات أو مشروعات تؤسس في البلدان المضيفة للإستثمارات بناء على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بموجب القوانين المحلية لهذا البلد المضيف،و تأخذ مثل هذه الشركات أو المشروعات شكل الشركات المساهمة أو غيرها من أشكال الشركات و تمارس نشاطها في البلد و تخضع لقوانينه و نظمه .
عرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي خلاف اقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع"[25] ص 194 .
لنفسه فيه بحق السيطرة و الإدارة و اتخاذ القرار .
أو"هو إنشاء مشروع أو توسيعه أو الاشتراك في إدارته بأي وسيلة بهدف إنشاء علاقات اقتصادية أو استمرارها بين صاحب المال والمشروع في إحدى مجالات التنمية"[14] ص 20 .
وعرفه البعض الآخر بأنه:" قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة، و ذلك بإنشاء مشروع يحتفظ لنفسه فيه بحق السيطرة و الإدارة و اتخاذ القرار".
و يطلق على هذا النوع كذلك من الاستثمارات ،الاستثمارات المادية أو الفنية، نسبة إل أن المستثمر يقدم للدولة المضيفة المساهمة المالية أو الفنية نسبة إلى أن المستثمر يقدم للدولة المضيفة المساهمة المالية والتكنولوجية.

من خلال هذه التعريفات يمكن القول أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بضمان سيطرة المستثمر على إدارة و توجيه المشروع الاستثماري (1) La notion d'investissement direct étranger elle consiste en ce que l'investisseur direct contrôle notamment la gestion de son investissement établi à l'étranger

و بما يكفل إحداث تنمية حقيقية في إقليم القطر المضيف هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذا الاستثمار هو في الحقيقة صنعة المشروعات والشركات العملاقة متعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل بما يؤهلها أن تقوم بالمشروع الاستثماري في صورة منفردة أو في صورة مشروع مشترك مع الدولة المضييفة أو مواطنيها.

و يعد الإستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر التمويل الخارجي الوحيد المرحب به الآن، لأنه على عكس الأشكال الأخرى لتدفق رأس المال التي تراجع دورها كالمساعدات الدولية التي أصبحت تمثل الآن أقل من 1/4 رأس المال الدولي تراجعت كذلك القروض التجارية التي كانت المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال خلال السبعينات بعد أزمة المديونية الدولية التي شهدها العالم خلال الثمانينات خاصة في دول أمريكا اللاتينية.

كما أن الاستثمار الدولي غير المباشر في البورصات العالمية له أهميته كذلك، لكنه مصدر غير مستقر و يتضمن قدرا من الخطورة، كما حدث بالمكسيك و دول شرق آسيا خلال 1997, 1998 (الأزمة الآسيوية التي حدثت بسبب توقعات أو تصرفات بعض المقامرین أو المضاربين).

على عكس هذه الأشكال لرأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي و معه عناصر تميزه و هي التكنولوجيا و خلق وظائف جديدة، معارف إدارية و تشجيع الدخول في سوق التصدير و هذا شيء - الدول النامية - في أمس الحاجة إليه خاصة مع ضعف رأس المال

(1) "L'investissement direct à l'étranger IDE peut être défini comme une opération par laquelle un investisseur basé dans un pays (pays d'origine) acquiert un actif dans un pays (pays d'accueil) avec l'intention de le gérer. cette intention assure la distinction entre l'IDE et investissement de portefeuille".

الداخلي [33] ص 102، [13] ص 249 (1).

ويأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال [32] ص 91 (1) لعل من أهمها:

1/ إقامة مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم.

2/ تملك مشروع قائم أو جزء منه.

3/ تملك العقارات.

4/ القروض الطويلة المدى أو الأجل.

لذلك سنتناول أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الأول 1.1.3.1

ونتناول مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الثاني 2.1.3.1

وأخيرا مساوئ الإستثمار الأجنبي المباشر في المطلب الثالث 3.1.3.1

1.1.3.1. أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر

أنماط الإستثمار المباشر تعني بها الأدوات التي يتم بها، ففي الغالب يتم إما:

1/ عن طريق الشركات ذات النشاط العالمي أو الشركات متعددة الجنسية التي تفضل الإنفراد بملكية وإدارة المشروع. وهو ما نتناوله في الفرع الأول.

2/ أو في صورة مشروع مشترك JOINT VENTURE مع الدولة المضيفة أو مواطنيها وهو ما تحرص عليه الدول النامية من خلال اشتراك رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي في المشروعات التي تستفيد من المزايا والضمانات التي ينص عليها قانون الاستثمار الوطني. وهو ما نتناوله في الفرع الثاني .

(1) في تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار (مناخ الإستثمار في الدول العربية 2000) قدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ب 1119 مليار دولار بزيادة نسبتها (14 %) عما كانت عليه عام 1999 وتقدر حصة الدول المتقدمة بحوالي 899 مليار دولار (80%) وحصة الدول النامية بحوالي 190 مليار دولار (17%)

بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 1999 حوالي 8.7 مليار دولار بما نسبته 1 % من إجمالي التدفقات الإستثمارية و 4.2 % من إجمالي التدفقات نحو الدول النامية، وتركزت التدفقات في كل من السعودية (4.8 مليار دولار) ، مصر (1.5 مليار دولار) ، والمغرب (847 مليون دولار).

3/ كما يتم عن طريق اتفاقيات الامتياز CONCESSION DE SERVICE PUBLIC وهو ما نتناوله في الفرع الثالث.

4/ أو الكونسورتيوم CONSORTIUM وهو ما نتناوله في الفرع الرابع

5/ أو الشركة الدولية LA SOCIETE . وهو ما نتناوله في الفرع الخامس .

1.1.1.3.1. الشركة المتعددة الجنسية LA SOCIETE MULTINATIO NALE

أو الشركات ذات النشاط العالمي على أساس أن الخروج إلى الدولة أصبح نوعاً من الحتمية بالنسبة للرأسمالية المعاصرة، فهو من أخطر الأدوات التي يتم بها الاستثمار المباشر في الدول النامية إذ سيطر على أهم مجالات اقتصادها (معادن، زراعة، طاقة، صناعة تحويلية، خدمات) و أصبحت تضطلع هذه الشركات بدور مهم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية.

و تعد هذه الشركات مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي التي تتميز بدولية الإنتاج على اعتبار أن العملية الإنتاجية داخل المشروع الرأسمالي لا تتم على المستوى القومي، وإنما على المستوى العالمي. وكانت هذه الشركات العملاقة هي أداة هذا التحول و كان النمو السريع لهذه الشركات ما يزال واحداً من التطورات الرئيسية التي صاغت النظام الاقتصادي الدولي الحالي [14] ص 18.

كماتعد الشركات متعددة الجنسية من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الإقتصادي المعاصر على الرغم من ظهورها بشكلها الحديث في أواخر القرن 19 و شكلت نقطة مهمة في النشاط الإقتصادي الدولي الذي كان سائداً، و في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد هذه الشركات و إزدادت فروعها في العالم إلى وصل عددها في أواسط التسعينات ما يقارب 35 ألف شركة متعددة الجنسية تنتزع على U S A ،أوروبا الغربية، اليابان ،وهناك 32 شركة أمريكية منها تحتل المراتب الأولى.

و يعمل في الشركات متعددة الجنسية نحو 73 مليون عامل على الصعيد العالمي، و بسبب تعاظم دورها الإقتصادي سيطرت منذ أوائل التسعينات على ما يقارب 3/2 التجارة الدولية للسلع و الخدمات [67] ص 35 . و نظراً لأنها تحقق مصالح لدولها التي تحمل جنسيتها وهي دول صناعية متقدمة ،لا غرابة أن نجد لها وراء اتفاقيات الجات و منظمة التجارة العالمية و إقامة التكتلات الاقتصادية.

من أهم سمات الشركات المتعددة الجنسية تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة مثلا ميتسوبيتشي، السيارات ، الأجهزة الكهربائية، الصناعات الثقيلة ،الكيمائيات.

ويثير تعبير الشركة المتعددة الجنسية الاعتقاد بأننا أمام شركة واحدة والحقيقة أننا أمام عدة شركات تتمتع كل منها بشخصية معنوية مستقلة عن الأخرى وتعمل كلا منها في دولة مختلفة عن الأخرى و بالتالي كلا منها تتمتع بجنسية تختلف عن الأخرى. لكن هذه الشركات المتعددة ترتبط ببعضها بروابط قانونية و اقتصادية مما يجعلها تشكل مجموعة شركات واحدة يطلق عليها اسم الشركة متعددة الجنسية.

لذلك تعرف على أنها مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاوّل كل منها نشاطا إنتاجيا في دولة مختلفة و تتمتع كل منها بجنسية مختلفة و تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية [38] ص 46.

وإن كان من الصعب إعطاء تعريف قانوني لمجموعة الشركات هذه لأن القانون لا يعرف إلا الشركة كوحدة قانونية و يتجاهل وجود مجموعة الشركات إلى حد كبير لذلك اكتفى كثير من الفقهاء بتحديد العناصر الجوهرية التي تتوفر فيها،ذلك أنها ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان نوعها وحجمها ،وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة وقوية لذلك لا يوجد تعريف موحد ومسلم به من قبل المهتمين بالموضوع [1] ص 38 ، [39] ص 120.

و نظرا لما تتميز به هذه الشركات من الضخامة و الانتشار و القدرة على نقل التكنولوجيا و تدويل الإنتاج و قدرتها على توجيه الاستثمار نحو الدول النامية و التغلغل في مختلف نواحي النشاط العالمي لتفوقها الفني و التكنولوجي الهائل، و تملكها الميزانيات الضخمة تفوق ميزانيات دول مجتمعة، و جهاز رفيع المستوى.

أصبح لها قدرة اقتصادية ذاتية تمكنها من السيطرة على الإقتصاد العالمي في كافة جوانبه المالية و النقدية و التجارية و على العلاقات بين الدول ذاتها وهو ما أدى بها إلى التدخل في الشؤون السياسية للدول المضيفة و تهديد سيادتها الوطنية لنفوذها المالي على رجال السياسة و الأحزاب، الأمر الذي جعل الدول النامية تنادي بضرورة تنظيم هذه الشركات لماتمثله من خطر عليها.

التنظيم العالمي للمشروعات متعددة الجنسية

أبدت دول العالم الثالث ضرورة أن يكون هناك تقنين له صفة إلزامية في شكل اتفاقية دولية تلتزم بتطبيقه كل الدول على أقاليمها و يدعم ذلك بتدخل جهاز دولي للرقابة.

في المقابل نجد الدول الغربية ترفض أن يكون له شكل الاتفاقية الدولية ومكتفية بأن يكون له دور إرشادي لأن الهدف من التقنين هو إنشاء و استمرار مناخ مناسب للعلاقات المتبادلة التي تسمح لهذه الشركات أن تساهم بطريقة فعالة في تنمية الدول المضيفة.

و تحت تأثير أحداث شيلي 1979 بدأت الأمم المتحدة في إبداء اهتمام بنشاط هذه الشركات، و تم بالفعل طرح هذا الموضوع في مطلع السبعينات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE و السوق الأوروبية المشتركة والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3202 في 1974/05/01 الذي يتضمن وضع مدونة سلوك الشركات عبر الوطنية وذلك تلبية لمطالب الدول النامية بحل دولي لقواعد سلوك هذه الشركات بغية توفير مجموعة من المعايير المتوازنة التي يمكن تطبيقها عمليا تحقيقا لمصالح الجميع.

و تنفيذا لهذا القرار أنشأ المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في أواخر 1975 لجنة الشركات عبر الدول مدعومة بمركز للدراسة و الأبحاث إعداد مدونة قواعد السلوك المقترحة و الاتفاق على مضمونها و ذلك عام 1976 و كلفت مجموعة حكومية لصياغته.

و بعد 14 سنة من المناقشات قام رئيس اللجنة بعرض التقرير على المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في ماي 1990 لإقراره إلا أنه لم يقر حتى الآن، نظرا لأن الدول النامية ترى ضرورة إفراغ قواعده المقترحة في شكل اتفاقية دولية ملزمة، بينما تصر الدول المتقدمة على ضرورة أن تكون المدونة المقترحة في شكل قواعد سلوك توجيهية غير ملزمة [1] ص 40.

كما أصدرت منظمة العمل الدولية في 1977/11/16 إعلانا حول المبادئ المتعلقة بالمشروعات متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، يخاطب العاملين والحكومات والشركات متعددة الجنسيات و يتأسس على سيادة الدولة المضيفة ويحتوي أحكاما متعلقة بالعلاقات الصناعية و ترقية و تحسين الوظيفة وتأهيل الأشخاص، الأجور، شروط العمل، الحرية النقابية، تسوية المنازعات وحقوق الإنسان.

و ليس للإعلان الصفة الإلزامية فهو اختياري و طلب مجلس إدارة المنظمة من الحكومات تقارير عن أعمال الإعلان في الدول المختلفة.

و سار في نفس الاتجاه دليل غرفة التجارة الدولية بباريس 1972 الذي يخاطب المستثمرين وحكومات دول الأصل والدول المستقبلية لتحسين مناخ الاستثمار، كما فعلت بعض الشركات المتعددة الجنسيات بوضعها قواعد سلوك خاص .

و بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد على المستوى الدولي أي تنظيم لنشاط المشروعات المتعددة الجنسيات.

2.1.1.3.1 . المشروع المشترك JOINT VENTURE (الاستثمارات الثنائية)

في الواقع أصبح من الصعب تصور قيام مشروع أجنبي بإنشاء فرع له يسيطر عليه بنسبة 100٪، ذلك أنه من النادر وجود دولة لم تضع تنظيماً اقتصادياً ينظم نقل التكنولوجيا و الاستثمارات الأجنبية، لذلك تأخذ معظم الدول النامية بفكرة المشروع المشترك في محاولة لتنظيم التعاون التقني و المالي والتجاري تحت شكل قانوني مناسب بين مشروع عام أو خاص من دولة متقدمة و مشروع عام أو خاص من دولة نامية، يضع الاستثمار الأجنبي تحت رقابة الدولة الإجمالية أو الجزئية، حسب نسبة مساهمة رأس المال الوطني [38] ص 28.

لذلك هو صورة شركة الأموال و بالذات شركة المساهمة التي يشارك فيها رأس المال الأجنبي و رأس المال المحلي في الدولة المضيفة و تتحدد هذه النسبة في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة.

هي واحدة من أهم الأدوات القانونية التي تستخدم في عمليات الاستثمار الدولي، وخاصة بعد أزمة عقود الامتياز التي قلبت توازن اقتصاديات العقد لصاحب الامتياز خلال مدة طويلة تراوحت بين خمسين إلى مئة سنة و عدم النص على مراجعتها، لذلك هذه المشروعات المشتركة أعطت الدولة حق الرقابة على إدارة المشروع و ملكية أغلبية رأس المال [40] ص 225. (1).

(1)نشأ وتطور Joint Venture في القانون الأمريكي ، انتقل للنطاق الدولي عن طريق شركات البترول الأمريكية التي استخدمته أولاً في صورته العقدية البحتة لتنظيم التعاون فيما بينها في البحث واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالذات في المملكة العربية السعودية ثم استخدمته في مرحلة لاحقة في تنظيم علاقاتها فيما بينها وبين الدول المضيفة

و يتخذ المشروع المشترك شكلا قانونيا معيناً، وينشأ نتيجة اتفاق بين حكومة أو مستثمر محلي أو أكثر من جهة، ومستثمر أجنبي أو أكثر من جهة ثانية و يشترك بموجبه الطرفان في تمويل المشروع المقام في إقليم الطرف الأول، أو يستقل الطرف الأول بملكية المشروع و يتولى الطرف الثاني خدمات الإدارة والتوزيع و ما إليها.

لذلك يتعين استبعاد المشروعات التي يشترك في إنشائها دولتان أو أكثر بقصد ممارسة نشاط اقتصادي، ذلك مشروع دولي عام و ليس مشروع مشترك.

إذن هو علاقة تعاقدية تقوم على الاستغلال المشترك لما يقدمه أطراف العلاقة من مال و مهارات و جهد في نشاط اقتصادي معين بغرض اقتسام ما ينشأ على هذا النشاط من أرباح . ويشترط أن يكون له طابع محدود من حيث محله ومدته و ضرورة التزام الأطراف بالإخلاص والولاء لبعضهم البعض، لذلك فهو يتضمن العناصر الأساسية التالية:

- 1/وجود تجمع ذي طابع عقدي، دون اشتراط شكل محدد للعقد. Partenariat Accord de
- 2/الاستغلال المشترك لما يقدمه الأطراف من مواد.
- 3/أن يكون محل النشاط المشترك محددا من حيث مضمونه ومن حيث مدته.
- 4/مشاركة الأطراف في إدارة النشاط المشترك.

5/اقتسام نتائج النشاط بما يفرضه ذلك من وجود شكل من أشكال الشركة لذلك يعرفه البعض:

بأنه نسق عقدي مؤسسي ووظيفي "[40] ص 229 . Un système de contrat institutionnel et fonctionnel

مزايا المشروع المشترك

إن المشروع المشترك له أهميته سواء بالنسبة للشريك الوطني ، أم بالنسبة للشريك الأجنبي(1).

{1} للإشارة فإن الشراكة انواع عديدة:

-فهناك الشراكة الجزائرية الجزائرية وهذه قد تتم بين مؤسستين عموميتين كما هو الحال بين المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ENIE والمؤسسة الوطنية لتوزيع الأجهزة الإلكترونية EDIMEL، وقد تتم بين مؤسستين إحداها عمومية والأخرى خاصة ، ومثال ذلك عقد الشراكة المبرم بين SS AIDAL و FARMEGHREB . * وهناك الشراكة الجزائرية الأجنبية وهذه قد تكون : 1/ شراكة بين الجزائر ودولة ما في مجال معين (البناء،الصناعة ، الزراعة ، المواصلات ...) كما هو الحال بالنسبة للشركة المختلطة لإستغلال الرخام في أرزيو بين المؤسسة الوطنية GNAMARBRE والشركة الإسبانية NTERCONTINENTAL MASTE وبين ENADITEX والمؤسسة الإسبانية JACKETS لصناعة الأقمشة بالجزائر .

وقد تكون 2 / بين مؤسسة او شركة عمومية ، وبين شركة او مؤسسة أجنبية خاصة.وهذه قليلة حتى ال

1/ بالنسبة للشريك الوطني

سواء كان فردا أو مجموع أفراد أو شركة خاصة أو هيئة حكومية، فإن رأس المال الأجنبي لن ينفرد وحده باتخاذ قرارات الإدارة و التشغيل، بل يشترك معه الشريك الوطني و هو ما يكسبه خبرة و دراية فنية، كما تضمن الدولة كذلك عدم اتخاذ قرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية[1] ص 44، و ضمان عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات الأجنبية مركزا للتجسس و تجميع المعلومات الإستراتيجية.

2/ بالنسبة للشريك الأجنبي

يمثل بالنسبة إليه أمان ضد الإجراءات أو المخاطر السياسية في البلد المضيف (التأمين، المصادرة، منع تحويل الأرباح....) كما يحصل الشريك الأجنبي على مزايا و تسهيلات بخلاف لو كان يستثمر بمفرده [41] ص 234 .

كما يساعد على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف ، وإنشاء قنوات للتوزيع ، وحماية مصادر المواد الأولية للشريك الأجنبي.

يساعد أيضا في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة (شركة تابعة للقطاع العام أو بنك حكومي).

يسهل أمام الشريك الأجنبي حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية .. وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى التي تواجه إنجاز كافة الأنشطة.

3.1.1.3.1. اتفاقيات الإمتياز CONCESSION DE SERVICE PUBLIC

الإمتياز هو تعهد إحدى الدول إلى هيئة أجنبية عامة أو خاصة بإدارة مرفق اقتصادي عام و استغلاله لمدة محدودة و ذلك باستخدام عمال وأموال يقدمها الملتزم على مسؤولية في مقابل تقاضي رسوم أو أثمان من المنتفعين بخدمات أو منتجات هذا المرفق العام.

و لا يجوز منح الامتياز إلا بقانون مثال ذلك م 71 من الدستور السوري لسنة 1973 ، و غالبا ما تمنح الإمتيازات الأجنبية في مجال استخراج البترول أو التنقيب عن الموارد الطبيعية أو تسيير المرافق العامة.

4.1.1.3.1 . الكونسورتيوم CONSORTIUM

هو مشروع مشترك يتم إنشاؤه باتفاق عدد من المساهمين الذين ينتمون إلى أكثر من

دولة على إنشاء كيان مشترك مستقل لا يفقد فيه أي من المساهمين شخصيته المستقلة [14] ص 24.

و يمارس الكونسورتيوم نشاطا دوليا بطبيعته ذلك أن مصالح المستثمرين تستدعي القيام بذلك بصورة جماعية لعدة أسباب:

1/ طبيعة النشاط الذي يصعب القيام به إلا بتعاقد امكانيات عدة مشاريع.

2/ تقديم خدمة أفضل وربحية أكثر.

* مثال ذلك شركة الخطوط الجوية الإسكندنافية S A S تتألف من تجمع ثلاث مؤسسات وهي:

مؤسسة A B A السويدية. مؤسسة DNL النرويجية. مؤسسة DDL الدانماركية.

* كونسورتيوم القمر الصناعي للاتصالات اللاسلكية الدولية INTEL SAT الذي تأسس عام 1964 من حكومات الدول المؤسسة له (أستراليا وكندا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، إسبانيا، سويسرا، المملكة المتحدة، الفاتيكان، USA) كذلك شركة صناعة الطائرات AIR BUS بفرنسا (تولوز) يتمتع الكونسورتيوم بشخصية مستقلة عن الدول المؤسسة.

5.1.1.3.1. الشركة الدولية SOCIETE INTERNATIONALE

الشركة الدولية أو المؤسسة الدولية هي ظاهرة حديثة العهد نسبيا ذلك أن مفهومها لم يتبلور و معالمها لم تتضح إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية و لم يتفق الفقهاء حتى الآن حول المقصود بهذا التعبير و السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود نظام قانوني موحد للشركات الدولية [14] ص 32.

ظهرت الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات على إثر الأزمات المتعاقبة التي تعرضت لها كثير من دول العالم و إدراكا من هذه الدول بأنه من الأهمية بمكان تنسيق السياسات فيما بينها بوجود هيئات دولية استشارية لتقديم يد العون والمشورة إلى الدول المختلفة عند حاجتها لذلك كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الدولية الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) التي تمثل بحق مركزا لقيادة الاقتصاد العالمي و منظومة للتحكم فيه [37] ص 39.

هذه الشركات تقوم على إدارة مشروعات عامة مشتركة أي مشروعات دولية عامة أو هي شركات دولية لا ترتبط بأي نظام قانوني وطني معين مثال ذلك:

1/البنك الدولي للإنشاء و التعمير الذي أنشئ عام 1945 بمقتضى اتفاقية(بريتون وودز)بين الدول الأعضاء في صندوق النقد.

2/الشركة المالية الدولية عام 1955 بين الدول الأعضاء في (البنك الدولي للإنشاء و التعمير)

3/البنك الأوروبي للاستثمار 1958 في اتفاقية أوروبا 1957 التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة.

هذه الشركات نشأت بمقتضى اتفاقيات دولية و تخضع أنظمتها القانونية لهذه الاتفاقيات إضافة إلى العقود التأسيسية لهذه الشركات.

2.1.3.1. مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر الأجنبي من جهة ، والدولة المضيفة للإستثمار من جهة ثانية وهو ما سنبحثه ضمن الفرعين التاليين [34] ص ، [32] ص 92.

1.2.1.3.1. بالنسبة للمستثمر الأجنبي

2.2.1.3.1. بالنسبة للدولة المضيفة

1.2.1.3.1. بالنسبة للمستثمر الأجنبي

إن الفوائد المتوقعة تتمثل في:

- 1/مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل.
- 2/الاقتراب من الموارد الطبيعية و تنويع النشاط الإنتاجي.
- 3/يخوله ممارسة حقه في إدارة المشروع الاستثماري و رقابته و توجيهه بما يكفل تحقيق مصلحته ، الأمر الذي يخلق لديه شعورا بالاطمئنان (1).

(1) L'investissement direct à l'étranger recouvre trois(03) formes d'operations=

-*la participation au capital (par fusion –acquisition- ou creation de nouvelles installation) à un niveau suffisant pour pouvoir excercer un controle .

-*le reinvestissement sur place des bénéfices d'une filiale implantée à l'étranger.

-*les prêts à court ou à long termes réalisés entre la société mère et sa filiale.

- 4/اختيار المشروع من بين المجالات المتاحة من طرف الدولة المضيفة.
- 5/اختيار شريكه في المشروع و استبعاد شركاء محتملين.
- 6/لا يتأثر بالتضخم النقدي بل إنه سلاح أكثر فاعلية في محاربة التضخم أحسن من الاستثمار غير المباشر.
- 7/له أولوية في الضمان أكثر من غيره ضد المخاطر غير التجارية.

2.2.1.3.1.مزاياه بالنسبة للدولة المضيفة

- 1/هي تفضله لأنه يتضمن استيراد المال، إضافة إلى استيراد الخبرة الفنية و الإدارية من الخارج و من شأن ذلك تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة، والتخفيف من شبح البطالة، ونقل التكنولوجيا(عن طريق المساهمة في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيفة .)
- 2/عدم تحمل الدولة أعباء مديونية في هذا الاستثمار بخلاف القروض التي يجب سدادها مع فوائدها.
- 3/وجود الشركات يعمل على تسهيل حركة رؤوس الأموال و استثمارها في قطاعات إنتاجية لا تستطيع الدول المضيفة القيام بها ،و يؤدي إلى وجود شركات مختلطة مع القطاع العام و الخاص أو القيام بمساهمة في عملية الخصخصة التي تقوم بها الكثير من الدول النامية و منها الجزائر بما يؤدي إلى تقليص فجوة التمويل المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- 4/التخفيف من حدة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية و هذا بتوفير السلع و الخدمات المنتجة وطنيا و بأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة و تستورد بأسعار مرتفعة.
- 5/يساعد على التأقلم مع الصدمات الاقتصادية الخارجية إذا ما أحسن إدارته، كما يساهم في تنمية قطاع التصدير كما هو الحال في دول شرق وجنوب آسيا [33] ص 103، [14] ص 21، [13] ص 249.
- 6/الزيادة في صادرات البلد المضيف و انخفاض الواردات نتيجة قدرتها على الاتصال بالأسواق الخارجية نتيجة منح العلامة التجارية لمنتجاتها و بالتالي تحسين ميزان المدفوعات، و التخفيف من الخلل في الميزان التجاري،الذي تعانيه الكثير من الدول النامية .
- 7/زيادة إيرادات الدولة في شكل رسوم و ضرائب تفرض على هذه المشاريع عند

الإنتاج، التسويق، التصدير، و بالتالي زيادة الموارد المالية من العملة الصعبة .

الاستثمار الأجنبي المباشر نوعين شائعين:

1/ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية.

ذلك الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول و غيره من الثروات المعدنية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج منتجات الموارد الطبيعية التي تفتقدها الدولة الأم و مثال ذلك نشاط الشركات العملاقة في دول الخليج العربي.

2/ الاستثمار الذي يبتغي الإنتاج بتكلفة أقل.

فهو ذلك الذي يبحث عن العمل الماهر أو سوق واسعة، و من ثم القيام بالإنتاج للسوق المحلي أو التصدير و تحقيق أرباح عالية، و بالتالي زيادة القدرة التصديرية للدولة المضيفة و تحسين ميزانها التجاري.

و هذا هو حال الاستثمارات التي تتم بدول شرق و جنوب آسيا و ذلك لتوافر العمالة الرخيصة والماهرة بتلك المنطقة.

3.1.3.1 . مساوئ الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يرى معارضوا الاستثمارات المباشرة أن مساوئها تتمثل في الآتي [34] ص 64، [14] ص 23:

1/ من الناحية التاريخية ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر باستغلال شعوب الدول النامية ومواردها و استنزاف ثرواتها الطبيعية و استغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيها و تشغيلها في ظروف غير إنسانية.

2/ الإعفاءات الضريبية المهمة تؤدي على المدى الطويل إلى تضيق نطاق الوعاء الضريبي في البلد النامي مما يعرض ميزان المدفوعات وتوازن الميزانية الوطنية للخطر.

3/ إعادة رأس المال و الأرباح إلى البلد المصدر لرأس المال تؤدي إلى

خروج النقد الأجنبي بكميات كبيرة الأمر الذي قد يؤدي إلى إحداث خلل في ميزان مدفوعات البلد النامي المضيف.

4/ احتمال تدخل الشركات العالمية في الحياة السياسية للبلد النامي من خلال فروعها وشركاتها الوليدة، بهدف خدمة أهدافها ومصالحها كما حدث في الشيلي و غيرها (السوق هي التي تقود السياسة عند الغرب).

5/ غالباً ما رأت فيه الدول النامية شكلاً من أشكال الاحتلال الاقتصادي و هي تلك الرؤية التي شجعتها الدول الاشتراكية، كما أن الفكر السياسي السائد آنذاك في الشمال و الجنوب تركز حول أفضل وسيلة لكبح قوة الشركات الكبرى التي تنشئ مجرد مراكز تجميع بالدول المضيفة، تاركة الرقابة الإدارية والبحوث والتطوير لكي تتم بالدولة الأم . وحتى الاعتقاد بخلق فرص عمل و إن تحقق سيتحقق بتكلفة عالية يتحملها دافع الضريبة بالدولة المضيفة.

6/ الشركات أحدثت مشاكل بيئية كبيرة ناتجة عن انتهاك الموارد الطبيعية،زيادة معدلات التلوث و الفساد في التربة والماء والهواء،والزحف على الأراضي الصالحة للزراعة و الغابات بإقامة مشاريع جديدة عليها.

7/ كما أن التكنولوجيا التي تم نقلها هي مستهلكة و قديمة تجاوزها الزمن في الدول المتقدمة.

والدليل على ذلك المظاهرات الدولية التي تحدث عندما تعقد الدول السبعة+1 أو مجموعة الثمانية ، مؤتمراتها لدراسة مشاكل العالم الاقتصادية.

لذلك لا بد لتشريع الاستثمار أن يأخذ مزايا و محاذير الاستثمار المباشر بعين الاعتبار فيختار من الفرص القانونية ما يحقق هدف الدولة من الاستثمار المباشر و يسمح للمستثمر الأجنبي من تحقيق هامش معقول من الربح.

وبعد أن هدأت هذه المخاوف في الدول النامية خاصة بعد أزمة المديونية في أوائل الثمانينات حيث قلت من عدا تلك الدول للاستثمار الأجنبي المباشر و منذ منتصف الثمانينات إتجهت الدول النامية نحو إزالة كافة العقبات على أنشطة الشركات المتعددة الجنسية كأفضل طريقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع القدرات التنافسية و النمو الاقتصادي.

أصبحت الحكومات التي كانت متخوفة منه، ترحب بالمستثمرين بأذرع مفتوحة، ونما اعتراف دولي قوي بفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر من جهات تحسين الإنتاجية و المقدرة التنافسية و نقل التكنولوجيا و المهارات الإدارية و الإسراع بالإنتاج في الاقتصاد الدولي. فالسبيل الوحيد للولوج إلى التكنولوجيا المتطورة والقدرة على المنافسة و حماية السوق الداخلي و توفير فرص عمل، لن يكون إلا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر [35] ص 193.

لذا فهو في غاية الأهمية للدول النامية. فالتحرر الاقتصادي بدا على أنه الظاهرة الرئيسية التي تؤثر على عالم الأعمال اليوم، بعد سنوات عديدة من تجارب تدخل الحكومات في الاقتصاد.

لذا فإن الكثير من الدول النامية ومنها الجزائر دخلت في عمليات الإصلاح الاقتصادي و ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية اعتمادا على سياسة الإنتاج من أجل التصدير خاصة وأن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون أن الفشل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يعني فقدان الكثير من المكاسب المتوقعة من معلم وربما الأهم من معالم ظاهرة العولمة [33] ص 111

والإيمان بتلك المزايا ساندته الاتجاه العام خاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE لوضع اتفاقية لتحرير عمليات الاستثمار وهو ما يتماشى مع ما وصلت إليه جولة أوروغواي للمنظمة العالمية للتجارة [36] ص 94 (1). والتي من أهم ملامحها العامة :
البند الخامس: تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي و التخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

(1) من أهم جولات الغات حيث بدأت عام 1986 واستغرقت 08 سنوات حيث انتهت عام 1993 ووقعت عليها الدول في مراكش عام 1994 بعد سنوات من الصراعات بين الدول المتقدمة (117 دولة موقعة)، وتخص عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية O MC التي أصبحت الإطار المؤسسي التنظيمي الذي يرعى ويتضمن كافة الاتفاقات الخاصة بالتجارة الدولية. وتعمل هذه المنظمة بالتعاون مع BIRD و FMI لإقرار وتنفيذ النظام العالمي الجديد والقائم على وحدة السوق تحت إشراف وإدارة المؤسسات الدولية.

2.3.1 . الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

نتيجة التطور الذي حدث في مجال التمويل الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة تطبيق البرامج التي تهدف إلى إعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب حيث تبوأ رأس المال العام مكان الصدارة بعد أن كانت الاستثمارات الخاصة هي التي تحتل هذا المركز، سواء كان ذلك في صورة مساعدات اقتصادية أو مالية أو فنية حكومية دون التزام بالوفاء بها أو بدفع فوائد عليها أو على صورة قروض تقدمها هيئات مالية دولية يتم استثمارها في أوجه من أوجه الاستثمار الأخرى [14] ص 43، [42] ص 197.

يعرف هذا النوع بأنه "الاستثمار الذي يأخذ شكل قرض خاص بحكومة أجنبية أو لهيئة عامة أو لأفراد أجانب أو يكون على هيئة اكتتاب في صكوك تلك الهيئات ومشروعاتها، سواء أكان ذلك عن طريق السندات ذات الفائدة الثابتة أو عن طريق الأسهم بشرط ألا يحوز الأجانب من الأسهم ما يخوله حق إدارة المشروع [5] ص 7.

و هذا ما يميز الاستثمارات المباشرة عن الاستثمارات غير المباشرة ذلك أن المستثمر في الثانية، يقتصر دوره على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة لتقوم بهذا الاستثمار، دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع الاستثماري لذلك تسمى أو توصف باستثمارات الحافظة أو القروض L'investissement de portefeuille en action وتتخذ عدة صور منها:

- 1/ شراء السندات الدولية و شهادات الإيداع المصرفية الدولية المقدمة بالعملات الأجنبية.
- 2/- شهادات الإيداع في سوق العملات الدولية.
- 3/- شراء سندات الدين العام أو الخاص.
- 4/ قروض للحكومات الأجنبية أو لهيئاتها العامة أو الخاصة أو الأفراد سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، بهدف المضاربة فقط (1).
- 5/ شراء القيم المنقولة.
- 6/ الإيداع في البنوك المحلية و توظيف الأموال في المصارف لأجل معين ..
- 7/ شراء الذهب و المعادن النفيسة

(1) النقد الأجنبي قد يكون استثمارا مباشرا إذا استخدم في إقامة مشروع جديد ، وقد يكون استثمارا غير مباشر إذا استخدم في شراء أسهم لمجرد المضاربة وتحقيق عائد سريع.

وغالباً ما تكون في صورة قروض تقدمها البنوك الخاصة والتي تلجأ إليها الدول النامية لتمويل العجز الموسمي في موازين مدفوعاتها أو العجز المؤقت الذي قد يطرأ على هذه الموازين نتيجة لإنخفاض حصيلتها من النقد الأجنبي، و قد تكون في صورة قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين [1] ص 46 (1).

لذلك تنقسم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة إلى:

1.2.3.1 . قروض خارجية

2.2.3.1 . شركات الإستثمار

1.2.3.1 . القروض الخارجية

نتيجة لحاجة البلدان النامية إلى الاقتراض بسبب حاجتها للبضائع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية و التكوين الرأسمالي و التي لم يتمكن الادخار القومي من المساهمة في تمويلها، لذلك ازداد حجم هذه القروض و المعونات بشكل لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل. واتخذت أشكالاً مختلفة تتدرج من القروض إلى التسهيلات الائتمانية إلى تقديم منتجات معينة.... كما تطورت مصادر هذه القروض، فلم تعد محصورة في نطاق الأفراد و الهيئات والجمعيات و الدول، بل تعدت هذا النطاق إلى مستوى المؤسسات الإقليمية و الدولية و المنظمات العالمية و لعل أهم تطور طرأ على هذه القروض و المعونات هو استعمالها في تمويل استثمارات خطط التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في البلاد النامية و تخلت إلى حد كبير عن الارتباط بشروط إقتصادية أو بمطالب سياسية كما كان الحال في السابق [14] ص 37.

مصادر القروض الخارجية

قد تأخذ إما شكل:

- 1/ القروض الخارجية الخاصة و يقدمها أحد الأشخاص الطبيعيين أو إحدى الهيئات أو المؤسسات أو الشركات الخاصة، و عامل الربح الخاص يلعب الدور الرئيسي في منحها.
- 2/ قروض عامة أو ثنائية الطرف المقدمة من الدول الأجنبية، وهذه تعقد بشأنها اتفاقية

(1) هناك من يدرج أنواع أخرى من العقود تحت الإستثمار غير المباشر، عقود الترخيص، عقود التصديق، عقود التصنيع، عمليات تسليم المفتاح في اليد، عقود الإدارة و إتفاقيات الوكالة و عقود تسليم المشروعات مع الإنتاج .

بين الدول المصدرة لرأس المال، و إحدى الدول المستوردة له (الحكومات أو إحدى المؤسسات العامة التابعة للدولة)، و هي الوسيلة الأساسية التي تعتمد عليها البلدان النامية لتمويل مشروعاتها الإنمائية في الوقت الحاضر. و تلعب الاعتبارات السياسية دوراً مهماً فيها إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية.

3/ القروض الدولية أو المتعددة الأطراف

القروض التي يمكن الحصول عليها لأغراض التمويل الإنمائي من المؤسسات أو الهيئات أو الشركات الدولية وهذه الأخيرة هي على مستويات مختلفة [43] ص 660.

* على المستوى العالمي *

- المصرف الدولي للإنشاء والتعمير BIRD الذي أنشئ 1945 بواشنطن.
- مؤسسة التمويل الدولية I F C أنشئت 1955 بواشنطن و هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.
- وكالة التنمية الدولية IDA أنشئت عام 1960 بواشنطن و هي كذلك وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

-دول لجنة مساعدات التنمية DAC أنشئت عام 1960 من 15 دولة متقدمة. بالإضافة للوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

* على المستوى الإقليمي *

- مصرف الاستثمار الأوروبي -صندوق التنمية الأوربي
- مصرف التنمية الآسيوي - مصرف التنمية الإفريقي
- مصرف التنمية بين الدول الأمريكية.

* على المستوى العربي *

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

* على المستوى المغاربي *

المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية الذي تأسس عام 1991.

إن الاقتراض من هذه المؤسسات و الهيئات و الشركات الدولية حق للدول الأعضاء المشتركة فيها و تتميز قروضها بتسهيلات في خدمة الدين (تسديد الأقساط و الفوائد) كما أنها تقدم دراسات و خدمات فنية تتعلق بالمشاريع التي تخصص القروض لها.

ورغم ما فيها من محاذير تتعلق بعدم كفايتها و عدم عدالتها و طول إجراءاتها كما هو

الحال بالنسبة للمصرف الدولي للإنشاء و التعمير، الذي إلى جانب صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية، أصبحت هذه المؤسسات تقوم على مستوى العالم بوضع و تنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية. وقد عانت شعوب البلدان النامية كثيرا من شروط الصندوق و المصرف الدوليين.

و نتيجة لدور هذه المؤسسات الدولية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتدشين نظام اقتصادي دولي جديد حيث أصبح الاقتصاد العالمي يدار من خلال هذه المؤسسات الثلاث المهمة و شكلت بالفعل منظومة للتحكم في الاقتصاد العالمي [37] ص 25، [14] ص 44 . وهذا ما حدا بالبعض إلى إطلاق العبارة التالية "العولمة اندماج كبير في الأسواق العالمية و انحصار لسيادة الدولة"

2.2.3.1. شركات الاستثمار LES SOCIÉTÉS D'INVESTISSEMENT

هي شركات مساهمة يكون الغرض منها تكوين حافظة غير منقولة و إدارتها وفقا لمبادئ إنتقاء الصكوك و تحديد المخاطر و توزيعها توزيعا قانونيا و إقتصاديا و جغرافيا. لا تقوم بالاستثمار بصورة مباشرة بمعنى أنها لا تقوم بأي نشاط إنمائي لثروة زراعية أو صناعية أو تجارية، و إنما تقوم بدور الوسيط بين المدخرين من جهة، و المشاريع الصناعية أو الزراعية أو التجارية من جهة أخرى، عن طريق اكتتاب صكوكها لذلك هدفها هو توظيف أموالها في سندات و أسهم الشركات الأخرى للحصول على الربح . و يتم ذلك عن طريق تكوين و إدارة حافظة القيم المنقولة (1). لحساب الشركاء الذين تحصل كل منهم على عدد من أسهم شركة الاستثمار الممثلة لرأس المال بنسبة الحصة العينية أو النقدية

une société dont l'objet est essentiellement de gérer un portefeuille de valeurs mobilières

التي قدمها ، و تقوم على مبادئ توفر الضمانات للمساهمين فيها [44] ص 81 .

(1) من بين أبرز الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية الجزائرية من أجل تمويل عملية التنمية في بعدها الإقتصادي والاجتماعي هو إحداث بورصة القيم المنقولة بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 23/05/1993 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04/03 المؤرخ في 17/02/2003 ، رغبة منها في أن تتولى مهمة تعبئة المدخرات نحو الإستثمارات المفيدة للمجتمع وتحسين مستوى الإقتصاد الكلي ، كما يرجى من خلالها المساهمة في تفعيل عملية التنمية الشاملة والمستدامة من خلال وجود أدوات تمويلية فعالة. إذن هي بورصة للأوراق المالية تتعامل بالأسهم والسندات والعقود.

3.2.3.1 . مزايا ومحاذير الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ينطوي الإستثمار الأجنبي غير المباشر على جملة من المزايا ، مثلما ينطوي على بعض المساوئ وهو ما نتناوله من خلال الفرعين التاليين :

1.3.2.3.1. مزايا الإستثمار الأجنبي غير المباشر

2.3.2.3.1 .محاذير الإستثمار الأجنبي غير المباشر

1.3.2.3.1: مزايا الإستثمار الأجنبي غير المباشر

- 1/ هذه الاستثمارات تتجه عادة نحو الأغراض الاستهلاكية و الإنفاق العام بالميزانية، وإمكانية الربح فيها أكبر على المدى القصير و أقل على المدى البعيد.
- زيادة رأس المال الاجتماعي، عن طريق قيام المستثمر بما يلي:
- 2/ مد شبكات الكهرباء، الغاز، الطرق، الصرف الصحي، الاتصالات.
- 3/ ارتفاع أجور العمال المحليين و مستواهم الفني، خلق سلع استهلاكية جديدة بأسعار مخفضة ،خلق صناعات محلية

2.3.2.3.1 .محاذير الإستثمار الأجنبي غير المباشر

- 1/ الإستثمارات غير المباشرة عرضة للتأثر بالتضخم و التقلبات النقدية .
- 2/ عدم ثقة المستثمرين الأجانب في حكومات الدول النامية من حيث الوفاء بالتزاماتها، خصوصا بعد الأزمة المالية التي سادت العالم خلال الثلاثينات و توقف بعض الدول عن سداد ديونها [31] ص 51 . والتدهور الذي حل بإقتصاديات بعض دول أمريكا اللاتينية و دول شرق آسيا عند إنهيار أسواقها المالية نتيجة للمضاربات التي كانت تتم في أسواق غير متكافئة على الأوراق المالية للمؤسسات الإقتصادية بتلك البلدان .
- 3/-عدم نضج أسواق رؤوس الأموال في الدول النامية (بورصة منظمة) فهي و إن وجدت غالبا ما تكون محدودة و ضعيفة و لا تحتل صفقات أو عمليات مالية كبيرة ،و هذا من شأنه إعاقة حرية تداول الأوراق المالية داخل هذه الدول مما يقلل الطلب عليها.
- 4/-المنافسة الشديدة التي تواجه إصدارات الدول النامية من الأسهم و السندات في الأسواق المالية العالمية، و ذلك من قبل الأسهم و السندات الصادرة عن الدول الصناعية، حيث يقدم المستثمر على الاستثمار في الأخيرة دون الأولى لخشيته من عدم قدرتها عل السداد.

